DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

التحدي الجغرافي وعلاقته بالاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

عمار حامد هادي الزبيدي*

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جهاز الاشراف والتقويم العلمي

بشار محمد عويد

جامعة بغداد/ كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/5/23

تاريخ التعديل : 2023/7/04

قبـول النشـر: 2023/10/02

متوفر على النت: 2024/6/12

الكلمات المفتاحية :

التحدي السياسي، الجغرافية السياسية، السياسة العراقية، عدم الاستقرار السياسي، العراق بعد 2003

الملخص

يحاول البحث تسليط الضوء على اهم المتغيرات الجغرافية ذات الصلة بهذا الاستقرار وهي (الارض والموارد والسكان من حيث بعدها الجغرافية الكمي والمكاني), فقد واجه العراق تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي انتجتها مجموعة من المتغيرات وعلى راسها متغير الارض كأحد ابرز العوامل التي ما انفك وهو يحاول ابعاد المطامع عنها سواء كانت تلك المطامع خارجية لدول جارة, او داخلية على صعيد النزاع حول الحدود الادارية للمحافظات, فضلاً عن التداخل الاثنولوجي والاثنوغرافي ثم النزاع التاريخي بين حكومة المركز وحكومة الاقليم, بيد ان الاخيرة كانت لها اهداف توسعية في نهب ما يجاورها من اراضي, منطلقة من ادعاءات تاريخية في احقيتها بتلك الاراضي, وان متغير الارض وما تحويه من خصائص وثروات قد اوجد انقساما فعليا وصراعا حقيقيا شهدته الساحة السياسية العراقية فالصراع على السلطة والانغماس فيه تخطى الحد المعقول الامر الذي وصل الى ضياع الارض بخصائصها وبالكيفية التي باتت تهدد امنه الوطني والقومي, وما شهده العراق في عام (2014)، من دخول عصابات داعش واستيلائها على اكثر من ثلث مساحته ما هو الا تجسيدا عمليا لما اسلفنا, ثم ان حالة الوهن السلطوي المركزي قد دفعت حكومة الاقليم الى تثبيت مادة دستورية هي المادة (140) حول ما يعرف بالأراضي المتنازع عليها ومن ضمنها مصير كركوك, وهي الاكثر خطورة على مستقبل الدولة العراقية واستقرارها السياسي والامني, وفي ضوء تلك رؤى للمشهد السياسي العراقي انطلقت لدينا مجموعة من الافكار مستندة الى حقائق تاريخية وجغرافية وسياسية لتفسير حالة عدم الاستقرار الصراع بين حكومتي الاقليم والمركز حول المناطق المتنازع عليها.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2024

المقدمـة:

مشكلة الدراسة: هل تشكل الجغرافية متمثلة بمتغيراتها الارض والجوار الجغرافي والموارد الطبيعية والسكان تحد للاستقرار السياسي في العراق واين تتجلى هذه التحديات بشكلها المباشر وغير المباشر وما مؤشرات العلاقة الزمكانية خلال السنوات الماضية.

فرضية الدراسة: كان للمتغيرات الجغرافية المتمثلة بالأرض وخصائصها والموارد الطبيعية والسكان من حيث العدد والتنوع والتوزيع, سيطرة وتأثير في الحياة السياسية في العراق تبلورت في رسم مساراتها واحداث الارباك السياسي ووصوله حد النزاع تارة والاختلاف تارة اخرى وتجمعت في خلق اللا استقرار والاوضاع الهشة.

*الناشر الرئيسي : E-mail : ammarwhale84@gmail.com

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة: حدود الدراسة المكانية هي العراق منذ 2003 حتى الان.

المحور الاول: التأصيل النظري للمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة:

1 – التحدي: هو كل ما يواجه الدولة من صعوبات او مشاكل سواء كانت طبيعية او بشرية او اقتصادية تؤدي الى احداث خلل في امن الدولة واستقرارها ويصعب تجاوزها او تجاهلها(السويدي, 1999, بدون رقم صفحة).

2 – التحدي الجغرافي: المقصود به هو الارض والسكان والموارد. فنعرف المتغيرات الثلاث بقدر تعلقها بموضوع الدراسة فالأرض هنا: هي مساحة معينة او حيزا جغرافيا ذو خصائص طبيعية وبشرية واقتصادية, تعرضت الى تغير اداري بدوافع سياسية بعد عام 1968 حتى عام 2003 فضلاً عن موقعها الاستراتيجي. اما السكان فتتناوله الدراسة من حيث التغيير الديموغرافي والتنوع الاثنوغرافي. ثم الموارد التي تتمثل بالنفط والغاز الطبيعي.

3 – النزاع : هو حالة من عدم التوافق بين الاطراف في الاهداف والمصالح, فيعرف على انه وضع مجموعة معينة من الافراد سواء كانت قبيلة او مجموعة عرقية او لغوية او دينية او اجتماعية او اقتصادية او سياسية او اي شيء اخر تكون منخرطة في تعارض واسع مع مجموعات اخرى معينة لان كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق اهداف متناقضة فعلا او تبدو كذلك (جيمس & روبرت, 1985, ص140). وعلى هذا الاساس يعرف ريمون ارون النزاع على انه نتيجة تنازع بين شخصين او جماعتين او وحدتين سياسيتين للسيطرة على الهدف نفسه او للسعي لتحقيق اهداف غير متجانسة (جيمس & روبرت, المصدر نفسه, ص94) كذلك Dennis Sandol اعتبر ان عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية, وهي وضع يحاول فيه طرفان على الاقل وممثلوهما تحقيق اهداف غير متفق عليها ضمن اطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال اضعاف بشكل مباشر او غير مباشر قدرات الاخر على تحقيق اهدافه (الحديثي, http:omu.ed. ly). وترى الدراسة ان النزاع هو اختلاف الرؤى بين الجماعات البشرية بغض النظر عن اديانهم او مذاهبهم او قومياتهم, لتحقيق غايات معينة, وبالنتيجة هي حصيلة لأحداث تاريخية وجغرافية. ولقد صنفت النزاعات الى ثلاث انماط وتبعا لطبيعة موضوع النزاع وكلاتي (الحديثي, http:omu.ed. ly):

-محاولة الحصول على الاستقلال: ويدخل في هذا التصنيف حروب الاستعمار والحروب الانفصالية (بنكلادش, بيافرا ...) مثالا على ذلك

-الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود او التوسع الاقليمي على حساب الدول او المناطق المجاورة (الجزائر والمغرب – اثيوبيا والصومال ...)

-محاولة فريق او عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض ارادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الاطار معظم الحروب الاهلية والانقلابات.

ويرى الباحثان ان موضوع دراسته على صلة كبيرة بالنمط الاول والثاني فالسمة البارزة على موضوع الدراسة هي السيطرة على الحيز (الارض) ثم الاستقلال (الانفصال).

4 – الاستقرار السياسي: بالرغم من عدم وجود تعريف منهجي اجرائي نموذجي للاستقرار السياسي. بيد انه يمكن الاعتماد على ما قدمه اصحاب المدرسة السلوكية والمدرسة البنائية الوظيفية والمدرسة النظمية من تعاريف للاستقرار السياسي (علي, 2003 , ص29), ويمكن لنا صياغة تعريف بناءً على ما جاء في تلك المدارس, اذ يمكن القول ان الاستقرار السياسي هو عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام. كما ويمكن تعريف الاستقرار السياسي اجرائيا على انه عدم استخدام العنف لأغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية الى الاساليب الدستورية في حل الصراع, وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة اليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام.

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

وبقدر تعلق المفهوم بموضوع الدراسة نجد ان هنالك حالة من اللااستقرار السياسي او عدم الاستقرار السياسي نتيجة التغير السريع وغير المحكوم وغير المنضبط والتي اتسمت بتزايد العنف السياسي من اجل خدمة اغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي الى تناقص في الشرعية وانخفاض في قدرات واداء النظام وعليه فان انظمة الاستقرار السياسي هي الانظمة التي تنتقل من حال لأخر في الحكم والادارة والسياسة والاقتصاد وفي الاجتماع والثقافة. وفي هذه الدراسة سنتطرق الى اثر متغير الأرض في هيراركية البناء السياسي وشكل النظام السياسي الحاكم, عبر مراحل بدءاً من المرحلة الاولى وهي مرحلة تأسيس المجلس الوطني وصولا الى تشكيل الحكومات المنتخبة.

اولاً: تشكيل النظام السياسي بعد (2003)

بعد عام (2003) تحرر العراق من دكتاتورية استمرت لعقود من الزمن وبدأت معها مرحلة انتقاله لبناء نظام يواكب الانظمة العالمية المتطورة يتسم بالدرجة الاساس بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة الا ان تراكمات الماضي وصراعات الحاضر والمخاوف من المستقبل القت بظلالها على البناء الجديد بدءاً من تشكيل المجلس الوطني ومجلس الحكم فقانون ادارة الدولة المؤقت وتشكيل الحكومة المؤقتة ومع بداية كتابة دستور دائم للبلاد يكون الاساس والمعتمد في مرحلة جديدة , فكان عدم الثقة بين قادة مختلف الجماعات السكانية الاثنوغرافية حاضرا لدى الجميع فالكرد لديهم مخاوف من نظام مركزي ودكتاتوري جديد مستقبلاً فتمسكوا بنظام اتحادي فدرالي يتيح لهم ضمان الادارة الذاتية لمناطقهم, وكان الشيعة بمختلف مكوناتهم من العرب والتركمان والشبك والكرد الفيليون لديهم مخاوف من تكرار حكم الدكتاتورية الذي مورس ضدهم من قبل النظام السابق في البلاد كما انهم مقبلون الى بناء دولة جديدة تحتاج الى ضمانات في الادارة اما السنة فكانوا رافضين للفدرالية وقسم منهم رافضا للنظام الجديد مهما كان شكله خوفا من حكم الاكثرية ونشوء نظام دكتاتوري قد يكون رد فعل للنظام السابق قبل 2003 في شكل الحكم والادارة في البلاد على نظام ديمقراطي توافقي وفي النظام الديمقراطي الذي يمثل حكم الاغلبية , رغم ما افرزته الانتخابات من تباين في حجم ونسبة كل منها , فكانت البداية هي ما ميز التجربة التوافقية بنقاطها الاساسية هي:

1 – حكومة أئتلافات وتحالفات واسعة تشمل الجميع.

2 – مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات, الادارة, المؤسسات, وكل شيء وهو التوازن.

3 – حق الفيتو المتبادل للاكثرية والاقلية .

4 – الادارة الذاتية للشؤون الخاصة والمناطق لكل جماعة (مكون).

المشكلة انه بعد سنوات من الحكم الديمقراطي التوافقي لم ينجح قادة النخب والجماعات في تطبيق هذه العناصر بشكل سليم بل شابها العديد من الاخفاقات اشترك فيها الجميع ويمكن ملاحظة العديد من مصاديق هذه الاخفاقات وكما سنرى ذلك في المحاور التي سيرد الحديث عنها تباعاً. وقبل الخوض في المراحل التي تشكلت بها الحكومة السياسية لابد ان من التطرق الى

ان النظام السياسي هو بناء سياسي مؤسسي تتفاعل في اطاره الداخلي بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة , وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع. او انه مجموعة عناصر مهمتها الارتقاء بالمجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية ومن هذه العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي التنظيمات السياسية, والقواعد السياسية, والعلاقات السياسية والوعي السياسي ويؤثر كل من هذه العناصر في الاخر ويعتمد عليه (محسن ومليوخ , 2007 , ص225), وبقدر تعلق الموضوع بحالة العراق فأن نظامه السياسي مر بمراحل, اشبه ما تكون بحالة من البناء انتقل من حلقة الى اخرة وكل حلقة او مرحلة مثلت انعطافه كبيرة وتغير جوهري في الحياة السياسية, اذ شهد العراق بعد الاحتلال الامريكي (2003) تغييراً جذرياً في نظامه السياسي فبعد ان كانت سياسة الحزب الواحد هي التي تتولى مسؤولية ادارة مؤسسات الدولة وتتحكم بجميع مفاصل

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

الحياة فيها, اصبح الوضع بعد عام 2003 مختلفا تماماً, فكان للفراغ الذي احدثه التغيير قد مهد لدخول احزاب كثيرة حاولت جاهدة لإيجاد صيغة جديدة تحكم من خلالها الدولة, وبحكم ان المجتمع العراقي من خصائصه هي التنوع الديموغرافي والاثنوغرافي فقد عقد ذلك الصيغة التي تتوافق من خلالها الاطراف الداخلة في الحكم الى الوصول بنظام سياسي قادر على ادارة الدولة, وبالتالي جاءت الديمقراطية التوافقية كحل مثالي للخروج من ازمة تنوع الاطراف الداخلة, وفي حقيقة الامر لا يمكننا ان نتصور حكما بهذا التشكيلة المختلفة والمتنوعة دون التطرق الى النظام الديمقراطي التوافقي لذا سوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل من حيث النشأة والتأسيس والتعريف, مع ذكر وبشكل مختصر بعض المجتمعات التي طبقت هذا النظام.

ثانيا: تداعيات الفوضى السياسية فيما بعد الصراعات:

الفوضى هي نقيض الاستقرار, وان تداعياتها في العراق وعوامل ترسيخها والتي وضعتها الادارة الأمريكية لتفتيت العراق بدأته الادارة المدنية (CPA) والتي عملت على تكريس الطائفية عبر المحاصصة الطائفية عبر عدد من الخطوات وهي:

-تكوين مجلس الحكم على اساس المحاصصة.

-تكوين الجمعية الوطنية باختيار وتعيين 100 عضو.

-تكوين الحكومة العراقية المؤقتة التي انبثقت عن المجلس الوطني المؤقت.

-اجراء الانتخابات يوم (30/كانون الثاني–يناير 2005)، وبإشراف الحكومة المؤقتة.

-استقالة الحكومة المؤقتة وتكوين حكومة يقرها البرلمان(العساف, 2013, ص280).

وقد كان لهذه الاجراءات انعكاسات انعكست على الواقع العراقي من خلال ما يلي:

اولاً: الهوية الوطنية:

نتيجة لتعدد هويات المجتمع العراقي فقد اثر هذا سلبياً على هويته نتيجة انضواء بعض الجهات تحت هويات فرعية, واكدت الاحداث فيما بعد عام (2003)، وما واجهه العراق من تحديات ضرورة اعادة النظر في هذه المسألة (الهوية الوطنية العراقية) في ضوء خصوصية المجتمع العراقي لكي تصبح حقيقة ملموسة في مجتمع يتميز بخصائص عديدة تميزه عن محيطه العربي والاقليمي كالمجتمع العراقي. وهناك عدة اسباب تكمن خلف ازمة الهوية الوطنية والتي اثرت في استقرار البلد ويمكن تقسيم هذه العوامل او الاسباب الى:

1-عوامل داخلية والتي تشمل المنشأ الايديولوجي, فالمدارس العراقية القومية والماركسية والاسلامية التقليدية مارست عملية شد الدولة لهويتها العقدية والسياسية الخاصة على حساب انتاج الهوية العراقية, وهذا سببه بانها قامت بتأسيس خطاب هوية الدولة الحديثة بمنأى عن قيام الثورات الوطنية ومتلازمات صناعة هويتها الحديثة. وكذلك المنشأ النخبوي, فالنخب الوطنية المسيطرة على مراكز القرار والفعل والقوة الوطنية شكلت نخبوية جهوية, في الغالب لم تخرج عن اطر الهويات الفرعية الجهوية الضيقة من قبل العرق والقبيلة والعائلة, وفشلت في تأسيس هوية وطنية تجمع بين اصالة التكوين الذاتي لمكوناتها وبين الانصهار في الجماعة السياسية الكلية التي تشكل الدولة.

2-عوامل خارجية: احيانا تكون التعددية صفة ايجابية شرط توافر اطار ثقافي جامع يحتويها, اي تكون التعددية ضمن هوية وطنية جامعة متعددة الهويات ,واذا كانت مختلفة او متناقضة فهي تسبب مشكلة يجب معالجتها ,اذ انها تشكل عائقا امام تحقيق الهوية الوطنية الجامعة, وعندما تعجز الدولة عن تلبية متطلبات اصحاب الهويات الفرعية فهذا سيشكل فجوة بين الهويتين الفعلية والفرعية, ومن ثم ظهور النزاعات وحالات عدم الاستقرار ,وتجدر الاشارة بان ازمة الهوية في العراق انما هي ازمة تلعب فيها العوامل الخارجية دورا اكبر دور العوامل الداخلية (فاضل, 2015, ص63-64).

ثانياً: سوء توزيع الثروة:

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

لا تقتصر مشكلة التوزيع على هنا توزيع عوائد الموارد العينية والمادية, بل تشمل فضلاً عن ذلك توزيع اعباء التنمية بصورة متساوية في المجتمع الحضري والريفي وفق المعايير والكثافة السكانية مع الخصوصية في نصيب مناطق الانتاج, والعراق يعاني من التحدي التوزيعي الخاص بتوزيع موارد الثروة بالتساوي على المجتمع وتقسيم منافعه ويمكن ارجاع هذه الازمة الى اسباب مختلفة وهي:

1- مشكلات دستورية :

تختلف الدول النفطية في توزيع عائداتها, وعلى الرغم من ذلك فان الدستور العراقي اوضح بصورة لا غبار عليها بان النفط والغاز هما ملكا للشعب بكل اقاليمه ومحافظاته, اذ ان الحكومة الاتحادية تقوم بإدارة توزيع مصادر الثروة شرط ان تخضع طريقة التوزيع للشروط الاتية:

-عدد سكان العراق.

1-تخصيص حصص معينة لمدة معينة للأقاليم التي شهدت تهميشا تنمويا ابان فترة النظام السابق, وتم سن قانون حدد حجم تلك العائدات التي منحت للمناطق المتضررة.

ومما لايفوتنا ذكره هو ان الدستور لم يعط الحكومة الاتحادية بمفردها حق ادارة واردات النفط والغاز. لكنما اشرك باقي المكونات التي تكون بمجملها الدولة العراقية, وهذا بدوره له فوائد, فهو امن للحكومة الاتحادية دورها في الاشراف والادارة لتلك الواردات, وبالتالي الاستئثار بجزء من واردات النفط والغاز لتنفيذ برامجها الحكومية, كما امن للأقاليم والمحافظات المنتجة دورا مماثلا وذلك عن طريق فسح المجال امامها في الادارة وتخصيص جزء من الواردات للقيام ببرامج تنموية في تلك الاقاليم ,وبالرغم من الدستور حدد توزيع تلك الموارد على الشعب, الا ان هذا لم يحصل, وبالنتيجة اثر سلبا على عمليات التنمية في البلاد.

2- التوزيع غير العادل للموارد المالية : هنالك علاقة متبادلة ما بين النظام السياسي والاقتصادي لأي دولة, فالنظام السياسي في دول العالم غير المتقدم يقود الى احداث تغييرا جذريا في النظام الاقتصادي العالمي, وقد ادى اخفاق الدولة العراقية في ادارتها للموارد المالية والنفطية الى حالة من عدم الاستقرار والعنف, والفوضى السياسية الى ادخال البلاد في ازمة سياسية واجتماعية واقتصادية متزايدة لا يمكن السيطرة عليها ,مما ادى الى ان ترى بعض المحافظات اهميتها تفوق ما مخصص لها من الموازنة الاتحادية. كما ان اختلال العلاقة بين احتياجات البلد التنموية مع مستوى الادخار, فالاستثمار يعد احد الركائز الاساسية في عملية التنمية ونمو الناتج المحلي, وذات الامر ينطبق على الادخار المحلي, وان رفع الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار المحلي, او الاعتماد على الاستثمار الاجنبي في حالة عجز راس المال الوطني, وفي العراق هناك قصورا في زيادة تكوين راس المال وهناك تدني في تدفق الاستثمار, مما قاد الى ضعف في المشاريع التنموية بسبب عدم وجود التمويل اللازم لإنشائها(عيدان, 2016, ص521).

يتضح مما تقدم بان العوامل التي اثرت في المحاصصة الطائفية كثيرة الامر الذي انعكس على الاستقرار السياسي في العراق والذي نجم عنه ظهور ازمات متعددة منها ما يتعلق بأزمة الهوية, ومنها ما يتعلق بتوزيع الثروات .

الديمقراطية التو افقية :

تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها نسقاً سياسياً محتملاً يتبع في المجتمعات التي تمتاز بالتعددية العرقية والاثنية للوصول الى مسألة المشاركة السياسية وتعد من حيث الاصل ابتكاراً حديثاً ظهر بعد الحرب العالمية الثانية, بسبب وجود مجتمعات لا تتسم بالبساطة والوحدة في مكوناتها الاجتماعية والثقافية (خلف, 2008 , ص82), وهي تستند في تعريفها الى اربع خصائص الاول وهو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي ومن الممكن ان يتخذ ذلك عدة اشكال متنوعة , منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني, مجلس موسع, او لجنة موسعة ذات وظائف

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

استشارية مهمة, او أئتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار اصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي, اما العناصر الثلاثة الاخرى في الديمقراطية التوافقية فهي:

(1) الفيتو المتبادل او حكم الاغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية اضافية لمصالح الاقلية الحيوية.

(2) النسبية كمعيار اساسي للتمثيل السياسي , والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية, وتخصيص الاموال العامة.

(3) درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في ادارة شؤونه الداخلية الخاصة (ليبهارت, ترجمة حسني, 2006, ص47).

والاهم من بين هذه الخصائص هو النموذج الاول فقراءة مختصرة لأشكال الانظمة السياسية في المجتمعات المتعددة تظهر ان هنالك دولا تراعي في تشكيل حكوماتها تعددية مجتمعاتها مثلا لبنان مجتمع تعددي ذو عدد كبير من الفئات الدينية القائمة بذاتها والطوائف الكبرى هي المسيحيون الموارنة (30%) من السكان في اواسط الخمسينيات , والمسلمون السنة (20%), والمسلمون الشيعة (18%), والروم الارثوذكس (11%) فضلا عن ذلك هنالك عشرة طوائف اصغر حجماً معظمها من المسيحيين او المسلمين. وعلى الرغم من ذلك ان اداء الديمقراطية التوافقية في لبنان كان على وجه الاجمال مرضياً لأكثر من ثلاثين سنة, وعلى الرغم من عيوب مؤسساته التوافقية فقد سجل رقما قياسياً لافتاً وان كان بعيداً عن الكمال في الاستقرار الديمقراطي.

الديمقراطية التوافقية في العراق: في خطابات المعارضة العراقية قبل الاطاحة بنظام صدام حسين لم تكن (التوافقية) كلمة سائدة ,فهي حديثة الدخول الى القاموس السياسي العراقي, اما بعد عام (2003), فعلى الرغم من عدم وجود اجماع على التوافقية في اوساط المعارضة العراقية, الا انه كانت هناك ممارسات مبكرة تتجه نحو تأكيد تمثيل الجماعات الفرعية وهو ما طبع على نحو خاص سلوك القوى الكردية التي وضعت مسالة ضمان الاستقلال الذاتي لكردستان وفق اطار فدرالي في سلم اولوياتها وسلوك القوى الاسلامية الشيعية التي كان هاجسها تأكيد تمثيلها للأغلبية الشيعية في العراق, وقد تجسدت اولويات الاطراف الكردية والشيعية في مؤتمر لندن لفصائل المعارضة العراقية الذي عقد برعاية امريكية عام (2002), الذي صدر عنه بيان يؤكد ان العراق (دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فدرالية) واكد ايضا على ضرورة وضع دستور جديد يراعي تركيبة الشعب العراقي, كما وخصص (عمير، 2013، ص 15).

ودخل مفهوم (المكونات) الى الخطاب السياسي العراقي كاطار اساسي لتعريف النسيج العراقي وان هذا المفهوم فرض نفسه كتسوية لغوية يراد بها تحقيق هدفين يمكن الاول منهما بتجنب استخدام التعبير الاكثر مباشرة وهو الجماعات لما فيه من دلالات تقسيمية, ولإرضاء الفصائل العلمانية وذات النزعة الوطنية التي ستشكك من التأكيد الشديد للهويات الفرعية. بينما يتمثل الهدف الثاني بتجنب استخدام معيار واحد في تصنيف الجماعات الفرعية, فالمعيار القومي يحيل على ثنائية عربي-كردي, بينما يحيل المعيار الديني المذهبي بدرجة اساسية على ثنائية شيعي - سني, الا ان الانطباع العام عن بداية التطبيقات التوافقية بدأت تتحقق مع تشكيل مجلس الحكم العراقي من طرف سلطة الائتلاف المؤقتة التي انيطت اليها مسؤولية ادارة العراق من جهة الحكومة الامريكية ,وان هذا المجلس ضم حينها (25 عضواً) جرى اختيارهم على اساس الخلفية الاثنية او الدينية –المذهبية في حين كان للاعتبارات الاخرى كالأيديولوجية والمناطقية والخلفية الطبقية دوراً ثانوياً (حسن, 2016, ص44-45).

مراحل تأسيس الحكومات التو افقية :

اولا مجلس الحكم الانتقالي التأسيس للتحديات الجغر افية :

أعلنت الأطراف السياسية العراقية عن عزمها بتشكيل مجلس حكم تتوالى في النخب ورؤسائها على تولي مهام إدارة الدولة, وفعلاً حصل ذلك الاتفاق بعد أن أعلن الحاكم المدني بول بريمر في (2013/7/13)، تشكيل مجلس الحكم الانتقالي, ويتولى رئاسة

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

المجلس شهرياً شخصية سياسية عراقية, جلهم من الشخصيات التي كانت تعيش خارج العراق (المعارضة السياسية لنظام صدام)، ويبدو واضحاً ان قضية التوافق في الادارة السياسية للدولة قد بدأت من هذه المرحلة فالمشاركة السياسية كانت حلم لجميع القيادات السياسية, بالوقت الذي لم تظهر فيه المكونات بصورتها الحالية, ولربما كان ذلك القرار في الموافقة على ايكال مهمة الادارة للعراقيين, يعبر عن حالة عجز الولايات المتحدة الامريكية في ادارة شؤون البلد وبسط الامن وان كان مجلس الحكم قد اوكلت له صلاحيات محدودة, على اية حال فقد تبنى مجلس الحكم مجموعة من السياسات لم ينجح في اغلبها وهي توفير الامن, والخدمات, والمصالحة الوطنية, وتأهيل وتطوير قطاع النفط, وتحسين العلاقات الخارجية, ثم العمل الابرز من بين ذلك هو العمل على تشكيل لجنة لصياغة دستور مؤقت للبلاد, وفي الاول من اب عام (2003)، وافق بول بريمر على تشكيل الحكومة المؤقتة للبلاد والتي تضم (25 شخصية سياسية).(مقال منشور على الرابط ar.irakpedia.org)

والجدير بالذكر ان الحكومة الامريكية حينما وافقت على تشكيل الحكومة المؤقتة لم تكن باستطاعتها تجاهل التعدد العرقي والتكوين الديني مثل القوى الاسلامية بشقيها السني والشيعي, والعرب من جهة والاكراد والتركمان والمسيحيين من جهة اخرى, فكان تلك التشكيلة السياسية بمثابة دق وتد المحاصصة الطائفية والعرقية في ادارة البلاد, وكان نتائج ذلك ان كان للمكون الشيعي نسبة (50%) والعرب السنة (20%)، والاكراد (20%)، وما تبقى من نسبة هي حصة المسيحيين والتركمان(مهدي, بدون تاريخ، بدون صفحة). وقد انسحبت تلك النسب وما ترتب عليها من نتائج الى جميع التشكيلات الادارية في الدولة فيما يخص الوزارات والهيئات وجميع التشكيلات السياسية, السؤال هنا كيف تعاملت النخب السياسية مع تلك النسب وماهي اثارها ونتائجها على ارض الواقع؟ في حقيقة الامر لم يكن الامر بالبساطة المألوفة فبناء التفاهمات والتوافقات كان في غاية الصعوبة فالقضية هي اثبات وجود في اي من تلك الفرق قادرة ان تحقق اهدافها ومصالحها, وبما ان النسب لم تؤكد نظرية الحكم للأغلبية لذا كان السباق في بناء التحالفات السياسية هو السمة الغالبة, ورغم صعوبة المواقف السياسية آنذاك الا ان الكرد قد استغلوا حالة ضعف المحاور السياسي العراقي واستطاعوا تمرير العديد من القوانين والنصوص الدستورية سيما فيما يتعلق بوضع كركوك والمناطق المتنازع عليها وهذا ما لمسناه في قانون ادارة الدولة المؤقت والدستور الدائم للبلاد .

1.قانون ادارة الدولة المؤقت:

بعد الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط نظام البعث, وقع مجلس الحكم الانتقالي في (8اذار)، من عام (2004)، على قانون ادارة الدولة الانتقالية وهو بمثابة دستور مؤقت يتم بموجبه نقل السلطة من سلطة الائتلاف الموحد الى الحكومة العراقية والتي اعتبرتها الاولى حكومة ذات سيادة, وهي مرحلة انتقالية قبل البدء بكتابة الدستور الدائم للدولة.

2. اهمية القانون وما جاء فيه من تأسيس للنظام في العراق ومواد حتمية:

تضمن هذا القانون ابعادا جغرافية متعددة فقد اشار الى عناصر الارض والسكان والموارد وما تضمنه كل منها من تفصيلات كان له ظلالها على المواد الاخرى في القانون واهمها تأسيس النظام التوافقي القائم على الشراكة .

ويمكن استعراض هذه المواد للكشف عن الابعاد الجغرافية في هذا القانون

من الملفت للنظر ان متغير الارض وبما تحويه من خصائص طبيعية وبشرية قد تم حشره كمادة ونص قانوني حينما تم التوافق عليه وادراجه تحت المادة (58), والذي يقضي بموجبه على الحكومة العراقية مراجعة ممارسات النظام السابق فيما تسببه من تفرقة عنصرية وطائفية والاجراءات التعسفية بتغيير الوضع الديموغرافي والاداري لما سمي بالمناطق المتنازع عليها في

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

مرحلة لاحقة من الدستور الدائم للبلاد. فهذه المادة التي اصر الاكراد على تضمينها للقانون اعلاه تلزم الرئاسة والحكومة الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغيرات غير العادلة, وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات, فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات, وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة من تحقيق الموافقة بالاجتماع محكم فعلى مجلس الرئاسة ان يطلب من الامين العام للأمم المتحدة بتعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالحكم المطلوب(المادة (58) نص قانون ادارة الدولة المؤقت).

وفي ضوء ذلك نستنتج ان قيام الامم المتحدة بإرسال مبعوثها ستيفن ديمستورا وايكال المهمة اليه في التحكيم بالقضية هو خير دليل على فشل الاطراف من كلا الطرفين في التوصل الى حل تسوية ومعالجة ما تضمنته المادة (58) من فقرات, هذا من جانب, وان الموافقة على تضمين القانون بهذه المادة قد حصل بسبب التوافقات السياسية على اعتبار ان نسبة الاكراد ستكون بمثابة بيضة القبان في اي تحالف واي تشكيلة حكومية تحصل مستقبلاً, ثم ان وضع ذلك غالبا ما يصب في مصلحة الاكراد وقد تبين ذلك فيما تضمنه الدستور العراقي الدائم الذي سنناقشه لاحقاً. ومن ثم قد سبب ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي القت بظلالها على العملية السياسية برمتها. وان الثمن في الموافقة على تضمين القانون بتلك المادة ستبقى تدفعه الحكومات العراقية المتعاقبة, والسبب هو قلة الفهم الجغرافي في ادارة الصراعات والنزاعات, وستبقى تلك الثغرات القانونية تمثل تحدياً جغرافياً يحدد طبيعة العلاقة السياسية والاقتصادية القائمة بين الحكومتين. (بعثة الأمم المتحدة في العراق تقرير منشور على الرابط aljazeera.net)

3_ كتابة الدستور الدائم للبلاد (2005):

يعد الدستور العراقي- وعلى الرغم من كل الظروف التي احيطت بكتابته- اول وثيقة رسمية قانونية تدعمها المرجعية الدينية وتقرها جمعية منتخبة واستفتاء شعبي, يتم من خلالها حكم العراق وبشكل دائم, فقد جاءت في الدستور العراقي مواد كثيرة تؤكد ضمان ووحدة العراق ارضاً وشعباً فقد نصت المادة الاولى منه (ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة, ذات سيادة كاملة. نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي, وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) ونصت المادة (13) يعد هذا الدستور القانون الاسمى في العراق ويكون ملزماً في انحائه كافة وبدون استثناء, ولا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور, ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم او اي نص قانوني اخر يتعارض معه) فضلا عن ان كثرا من المواد التي ذكرت في قانون ادارة الدولة المؤقت قد استمر اثرها في النظام السياسي والاوضاع السياسية للبلد وبشكل اكبر من السابق. وقد جاء تأثير الجغرافية في الدستور العراقي في الاتي:

1 – التأكيد على تنوع الشعب العراقي (السكاني, الديني, العرقي, القومي) الديباجة م/3 ((العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب)) مع الاخذ بنظر الاعتبار التنوع السكاني في اعضاء مجلس النواب والذي بني على اساس جغرافي اثني قومي عرقي وعلاقته باختيار رئيس الجمهورية وفق المادة (70) اولا حيث نصت على اختياره بأغلبية ثلثي عدد اعضائه, وارتبط هذا الاختيار باختيار رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وحتى رئيس مجلس النواب ونائبيه, فقد جرت العادة على ان يتم اختيار جميع هؤلاء في سلة واحدة او وفق التوافق الذي فرضته الجغرافية منذ (2005) مع تشكيل اول حكومة دائمة وحتى الان.

2 – المادة 112 من الدستور العراقي نصت ((تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدةٍ محددة للأقاليم المتضررة، والتي

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

حرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون)). وقد كان لهذه المادة اثرا في الوضع فالغموض والضبابية التي جاءت بها مواد ادارة الموارد الطبيعية بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية كان مدعاة لمشاكل سياسية خلال السنوات الفائتة وما زال صراعا قائما اثر على اقرار قانون النفط والغاز, كما ساهم في صراع على الواردات انتقل الى مظاهرات ومشاكل في اقليم كردستان وما شابهها من مظاهرات انتقلت الى اقاليم البلد الاخرى للمطالبة بثروات اقاليمهم فما شهدته البصرة من احداث مظاهرات عارمة في 3 سبتمبر عام 2018 وهي نتيجة تسمم (90 الف) من المواطنين في البصرة في مشهد مؤثر لصور الاطفال وكبار السن الذين اظهرتهم وسائل الاعلام وهم يتلوون ألماً بالإضافة الى ذلك طالبت المظاهرات بتوفير فرص عمل وتوفير الطاقة الكهربائية على اعتبار ان البصرة واحدة من أهم مدن العراق الاقتصادية وقد أسفرت المظاهرات عن سقوط (20 قتيلاً) و (492 جريحاً)، بالإضافة الى اعتقال (425) شخصاً.

3 – المادة الخامسة والعشرون: نصت على ((ادارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع ابناء الاقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات وادارات هذه الاقاليم والمحافظات)) اي ان الموارد الطبيعية وهي عامل جغرافي يجب ان تتم ادارته بالتشاور وكلمة التشاور هذه ادت الى نزاعات وصراعات مازالت قائمة حتى وقتنا الحاضر.

كما نصت المادة على ان توزيعها يكون حسب السكان مع الاخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة, ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد (الحمود، 2019، ص 6).

وهنا تتحدث هذه المادة عن التفاوت في التوزيع السكاني والتفاوت في التنمية المكانية واعتمادها كأساس في توزيع الواردات الناتجة عن هذه الثروات, وعلى هذا الاساس فمن الواجب الاتفاق على شكل التوزيع الجغرافي للسكان وشكل التعاون في التنمية المكانية وهذا مالم يحدث ايضا حتى الان علما ان هذا النص جاء في الدستور العراقي الحالي كما سنلاحظ (وكانت هذه الفقرة محط نزاع وصراع حتى الان تمثلت في تحديد نسبة اقليم كردستان من الموازنة فقد كانت (17%) حتى عام (2017), ثم انخفضت الى (12,6) عام (2018)، مما ادى الى انسحاب النواب الكرد واستقالة وزراءهم.

4 – المادة 53 رسم الحدود بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية حيث اعطيت لها الحق بالأراضي في محافظات دهوك, اربيل, السليمانية, كركوك, ديالى ونينوى واتخذ معيار سيطرة الاقليم قبل (19 مارس 2003)، وهنا فأن الارض التي اشارت اليها المادة لم تحدد حدودها, ومساحتها او اسماءها واصبحت محل نزاع ومساومات فيما بعد واعطى سلطة للإقليم اتاحت له الاستقلالية توازي السلطة الاتحادية.

5 – المادة (140) وهي جغرافية في كل فقراتها تتحدث عن متغيري السكان والارض في موضوع التغيير الديموغرافي والمناطق المتنازع عليها ولا يخفى ان هذه المادة جاءت امتدادا للمادة (58) من قانون ادارة الدولة المؤقت نص المادة كما جاءت في الدستور العراقي ((أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور, على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنه 2007.

ويرى الباحثان.. مما تقدم ان اسم وهيبة وسيادة الدولة العراقية لا يمكن ان تتحقق او تكون الا بوحدة اراضيها وشعبها

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

ومقدار ما يتمتع سكانها من ان ينعموا بالديمقراطية ليؤسسوا بدورهم للحكم النيابي ووفق الاطر الدستورية . الا ان مشهد حاكمية الجغرافية وتحديها قد فرض نفسه وبقوة او بالأحرى قد اعاد فرض نفسه لما كان عليه في المادة (58), فعلى الرغم من قوة المواد الدستورية في مواضع معينة من الدستور والتي تضمن وحدة العراق ارضا وشعبا نرى وجها اخر لمواد قد شابها الضعف, فكانت مخيبة لأمال وتطلعات الشعب العراقي في اقامة دستور دائم يفي بمتطلبات كل مرحلة ويحفظ العراق من التجزئة والانقسامات, ان هذه الجزئيات الدستورية وضعفها قد رسم خارطة طريق جديدة لنوع الصراعات الداخلية الانية والمستقبلية, والامر لا يعدوا في ان الصراع على الارض ومواردها وجد له مبرراً قانونيا ودستوريا لإدامته. ويتضح لنا ذلك حينما نراجع المادة (140) فقد نصت على ان (تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وهي جغرافية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها (في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة (2007). ومن ملاحظة نص المادة (140) يتضح مدى تنافي هذه المادة مع المادة اولا من الدستور, لما تحمله من غموض فقد برز فيها محور الصراع والنزاع على الارض خريطة (1) وكما سنبينه في الاتي:

والمناطق المتنازع عليها هي: (محمد، 2018، ص 769)

1. محافظة نينوى: قضاء سنجار، تلعفر، تلكيف، عقرة، الحمدانية، الشيخان.
2. محافظة اربيل: قضاء مخمور.
3. محافظة ديالى: قضاء كفري، خانقين، بلدروز.
4. محافظة كركوك: قضاء كركوك، الحويجة، الدبس، داقوق.
5. محافظة صلاح الدين: قضاء طوزخورماتو..

خريطة (1) المناطق المتنازع عليها

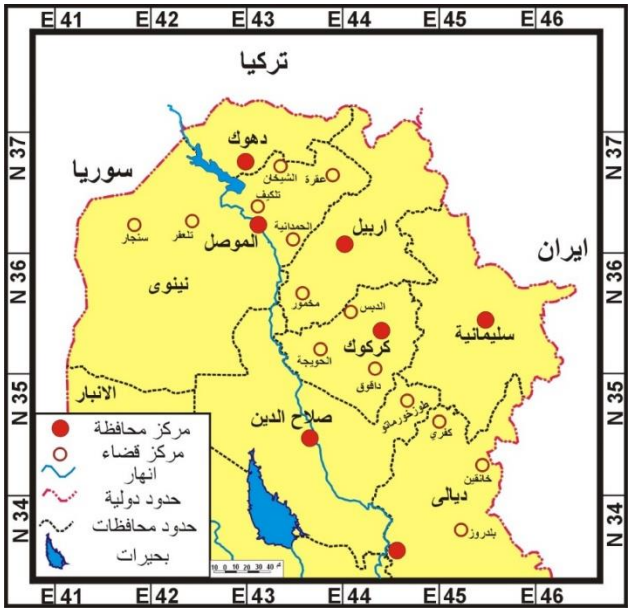

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: وزارة النقل، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس (1:1000000)، لعام 2022.

اولاً: المعيار الزمني لتحديد المناطق المتنازع عليها:

تشكلت لجنة عليا لتنفيذ المادة (140) وهي لجنة تعمل بنص دستوري لتحديد المدة الزمنية التي تتخذ كمعيار لتحديد مناطق النزاع ومهمتها رفع الغبن الذي لحق بأبناء الشعب العراقي نتيجة سياسات وممارسات النظام السابق والمتمثلة من خلال بترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم, والنزوح والهجرة القسرية وتوطين الافراد الغرباء عن المنطقة, وحرمان السكان من العمل, ومصادرة الاملاك والاراضي والاستملاك واطفاء الحقوق التصرفية, ومن خلال التغير السكاني وتغير القومية والتغيير الديموغرافي للمناطق المشمولة بأحكام المادة (58) من قانون ادارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية والمادة (140) من دستور جمهورية العراق ومن ضمنها كركوك واعادة الحال الى الحالة التي كانت عليها قبل (17 تموز) عام (1968)، وان الفترة الزمنية التي

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

تعمل عليها اللجنة هي الفترة من (17 تموز) (1968)، ولغاية (9 نيسان) (2003).

المحور الثاني: تعريف المناطق المتنازع عليها والدلائل في كونها محور الصراع :

برزت مشكلة ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها بعد الحرب الاخيرة في العراق عام (2003)، والتي اصبحت واحدة من اعقد واهم المشاكل التي اعاقت وتعيق الاستقرار السياسي في العراق, كما وشكلت محورا للخلافات بين الاحزاب و التكتلات السياسية في العراق بعد عام (2003)(محسن, بلا سنة, ص21).

لم يجر الاتفاق على تحديد تعريف علمي متفق عليه بين اطراف النزاع وما تم تحديده من هو تعريف احادي الجانب, اي من طرف الاكراد ولم يعرف الدستور العراقي النافذ والمستفتي عليه في (2005/9/15)، المناطق المتنازع عليها باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في المادة (136) الفقرة ثانياً والمادة (140) الفقرة ثانيا (2) (1)(الدستور العراقي الدائم) ومن ثم لا يوجد اجماع وطني على تحديد وتعريف لتلك المناطق بل يوجد الكثير من الخلافات والتقاطعات على المسمى وعلى الية تحديد تلك المناطق وسلسلة الاجراءات الادارية المقترحة لتصحيح اوضاع تلك المناطق لتضارب المصالح القومية والفئوية والحزبية.

ثالثاً: لم يكن هناك تعريف للمناطق المتنازع عليها حتى بعد ان كتب الدستور واستفتى عليه الشعب في عام (2005)، والدليل على هذا هو استمرار تشكيل اللجان من الطرفين لأجل التوصل الى صياغة يتفق عليها جميع الاطراف, والوثيقة التالية الموقعة في عام (2008)، والتي تحمل تواقيع مباشرة من كلا الطرفين تؤكد قولنا:

والدليل الثاني على ان الارض هي محور الصراع :

ان جاءت ورقة التسوية المقدمة من تحالف القوى العراقية والتي تتبناها الامم المتحدة في تسوية جميع القضايا الخلافية منها تعديل الخلل بالنصوص الدستورية التي تسببت في النزاعات والصراعات على الاراضي وفي ذلك اشارة واضحة ان ورقة التسوية تحمل بعدا لإنهاء حالة الصراع على الارض وما تحويه من ثروات وطنية, فضلاً عن معالجة الانقسامات والفوضى في السلطة على اعتبار ان اغلبها كان يقبع خلف متغير الارض وما تحويه من ابعاد اقتصادية وسياسية وامنية . وقد جاء في القسم الثاني اولا ما يأتي:

أسس المحافظة على وحدة العراق: من رأي الباحثان

اولا : تثبيت حدود المحافظات:

1 - تلتزم اطراف التسوية بما لا يدع مجالاً للشك بوحدة العراق ارضا وشعبا وثروات ومؤسسات وسيادة وطنية.

2 - تلتزم اطراف التسوية بتثبيت حدود المحافظات وحدود اقليم كردستان على اساس ما كانت عليه في (2003/3/19) وذلك ضمانا لسلامة وحدة العراق وابعاداً له عن خطر التقسيم .

ثانياً: الموقف من تأسيس الأقاليم تلتزم اطراف التسوية بسياسة وطنية موحدة لإدارة المنافذ الحدودية العراقية وبأنواعها كافة من قبل الحكومة المركزية حصراً وباعتبارها وجها من وجوه السيادة الوطنية والتعامل مع اية خروقات بهذا الشأن وفق القانون:

1 - تلتزم اطراف التسوية تأجيل النظر بطلبات تأسيس الاقاليم بعد الانتهاء من اجراءات التسوية واقرارها والعمل على تنفيذها .

2 - تلتزم اطراف التسوية بالتعامل الدائم مع محافظة كركوك على اساس كونها محافظة عراقية على مدى التاريخ ولا تخضع الى اية تأويلات عرقية او طائفية او غيرها، وعلى هذا الاساس فأن هذه المحافظة لن تكون تابعة، جزءاً او كلاً، لأي اقليم او محافظة اخرى.

يلاحظ مما سبق انه لا اقليم متجانس ديموغرافيا في العراق فالكل يتحدث عن وجود ثلاثة اقاليم مستقبلية في العراق على اساس جغرافي ديموغرافي في حالة التقسيم الا ان الاختلاف في شكل الاقاليم وحجمها وامتدادها, والمهم هو انه لا اقليم متجانس ديموغرافيا قبل احداث حزيران وهذا لوحده كان مانعا للتقسيم وضامنا لوحدة العراق وذلك لان الاقليم المتعدد غير

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

المتجانس غير مؤهل للانفصال خاصة مع الاخذ بنظر الاعتبار اراء المكونات في داخله. ومع التغير الديموغرافي الحالي نتج تغيرا جديدا وهو اقليم سني شبه متجانس بعد تفريغه من المسيح, الايزيديين, والشيعة (شبك وتركمان) والاكراد, وهذا ينطبق تماما على محافظة الموصل والتي كانت تتميز بأكبر تنوع اثنوغرافي سكاني في العراق خلاف ما عليه اليوم. كما ان الديمقراطية المستقرة تحتاج الى التجانس الاجتماعي لذا يجب النجاح في تطبيق الاستقلال الذاتي كمرحلة انتقالية للفدرالية ومع التنوع الديموغرافي المذكور والمجتمع التعددي فانه على الحكومة والمجتمعات وقادة القطاعات العمل على:

1 – ازالة الطابع التعددي وتقليصه والتي ستنعكس على المدى البعيد بالاستيعاب.

2 – القبول بالانقسامات التعددية واعتبارها لبنات لبناء الاساس للنظام الديمقراطي الفدرالي المستقر على الاساس الجغرافي المتنوع ديموغرافيا.

3 – التعاون وكفاءته بين قادة المكونات والشعور بالالتزام بوحدة البلد والاعتدال والحلول الوسطية وان مدى النجاح في هذا العمل سيوجه العراق نحو هذا الخيار مع استبعاد خيار التقسيم والعكس صحيح فان الفشل في تطبيق هذه الخطوات مع وجود عوامل مساعدة سيعمل على تقوية اتجاه التقسيم.

السؤال هو هل العراق معرض الى التقسيم ام لا ؟ واذا كان الجواب لا فما المتغيرات والمؤثرات التي تعمل على ضمان وحدته . اما اذا كان الجواب نعم فما هي المتغيرات والعوامل التي تشير الى التقسيم وكيف ومتى؟ وسيتم مناقشة الحالتين في ضوء المتغيرات الجغرافية

الحالة الاولى : وهي التقسيم بل عراق موحد ويمكن حينها ان تقوم عدد من الفدراليات في مواجهة تحديين جديدين اليوم:

1 – تغير الخريطة الجغرافية لإقليم كردستان وامكانية امتداد الاقليم الكردي.

2 – التغير الديموغرافي بعد احداث حزيران (2014)، فالتعدد الديموغرافي الحالي يسهل الانقسامات ذلك ان التداخل الجغرافي في مجتمع متعدد لايتعدى الى مزية الانقسام وان عودة الوضع الى ما هو عليه ضامن في عدم وجود اقليم متجانس ديموغرافيا.

3 – الخطوات التي ستنتجها الحكومة العراقية والكتل والمكونات التي من شأنها ضمان العمل المشترك قبل القطاعات المتعددة .

ان الخيار الثاني هو النجاح في التجربة الديمقراطية التوافقية القائمة على اربع اسس:

1 – نشوء حكومة التحالف الواسع وخلق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2 – تمثيل الكتل في الحكومة والادارة والمؤسسات.

3 – اعطاء حق الفيتو المتبادل.

4 – الادارة الذاتية للقطاعات (المكونات) وخاصة للشؤون الخاصة لكل جماعة.

ان النجاح في تطبيق الاسس المذكورة سيخفف من الانقسامات فالديمقراطية تقوم على الرضى لكنها لا تولده فالرضا يجب ان يتكون من الممارسة لذا فالسؤال هو هل سيبقى الوضع الديموغرافي على ما هو عليه الان من تغيير, وهو التحدي الاكبر فيما لو نجحت الحكومة العراقية ارجاع الوضع الديموغرافي بنسبة ما وعدم السماح باندماج النازحين في مجتمعات جديدة خارج المنطقة السنية.

كما ان تطبيق الفدرالية بالشكل الصحيح ومع التنوع الموجود في الاقاليم وخصوصا الاقليم السني وضمان النهج الديموقراطي فإنها مانعا في التقسيم فالفدرالية تنشأ لسببين الاول الخلاص من استبداد الاكثرية وضمان حقوق الاقليات او الحد من استبداد سيطرة المركز, وبعد عام (2003)، ودستور (2005)، كان الامر عكس ذلك فالغريب ان الاكثرية هم من تمسكوا بمبدأ الفدرالية كخيار للحكم واصبح النظام فدرالي ورفضه السنة, اذ كان من المفترض ان يدعم السنة هذا الخيار ويرفضه الشيعة في حينها, اليوم اصبحت القناعة لدى الاغلبية السنية اكثر نضجا

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

من السكان الشيعة في العراق لشعورهم بتهميش السلطة والمركز الذي اصبح يدار بشكل فردي من جانب ولضمان حقوقهم من جانب اخر .

الثابت والمتغير(الارض – والتداعيات السياسية)

من مساوئ الديمقراطية التوافقية هي انها تستلزم ما يسميه نورديلغنر ((سيادة النخبة المنظمة)) كما تستلزم بالمقابل دوراً امتثاليا لكافة الجماعات غير النخبة. وتقع على عاتق زعماء الكتل السياسية المهمة العسيرة في القيام بالتسويات السياسية المهمة والعسيرة مع زعماء بقية الكتل وتقديم التنازلات لهم, وهذا ما حصل فعلا فقد كان عنصر الارض حاضراً في تسوية ما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية في عام (2010)،

اولاً: كان هناك تأثير واضح لمتغير للأرض في احداث خلل في التشريعات القانونية والمتمثلة بالمادة (58) من قانون ادارة الدولة المؤقت واستمرارية عمل تلك المادة بالدستور العراقي الدائم تحت بند المادة (140) والمتمثلة بالمناطق المتنازع عليها ومن ضمنها محافظة كركوك اذ يتبين من خلال هذه النصوص الدستورية حرص الاكراد على تضمين الدستور بفقرات تشرعن لهم الاستحواذ على اراضي جديدة غير التي كانت تحت سيطرتهم قبل (2003)، وما حفز الاكراد على ذلك هو قرار الحاكم المدني بول بريمر عن الاعتراف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تحت ادارة النظام السابق بتاريخ (19اذار 2009)، الواقعة في محافظات دهوك, اربيل، السليمانية, كركوك، ديالى، ونينوى وبحقها في مزاولة اعمالها الحالية طوال مدة المرحلة الانتقالية باستثناء تلك القضايا التي تقع ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية حصراً.

ثانياً: احدث الصراع على الاراضي وثرواتها خللا في التداول السلمي للسلطة وتقاسم المناصب السيادية, فليست اتفاقية اربيل او ما تسمى بوثيقة اربيل الا ترجمة حقيقية ودقيقة لما الت له الاوضاع السياسية فيما بعد اذ ان من بنودها هو ما اشترطه الاكراد على بقية الاطراف في تضمين الاتفاقية بفقرة يتمتع الاكراد من خلالها باستثمار النفط والتعاقد مع الشركات النفطية وكذلك تجهيز وتمويل وتسليح قوات حرس الاقليم (البيشمركة) وفيما يلي نص الاتفاقية:

"نَص الاتفاقية السرية التي وقعت في اربيل في (8 آب اغسطس عام 2010)، بين رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني والتي كتبها المالكي بخطه. وجاء في الاتفاقية: انسجاما مع المصلحة الوطنية العليا، ومن أجل الإسراع في تشكيل الحكومة يلتزم الطرفان بما يلي:(1) الرابط https//www0aljazeera0net

1. الالتزام بالدستور وتنفيذه.

2-إعتماد خارطة طريق لتشكيل الحكومة الجديدة وكما يلي:

أ. السيد جلال الطالباني رئيساً للجمهورية.

ب . ألسيد نوري المالكي رئيساً للوزراء.

جـ يكون منصب رئيس مجلس النواب للعراقية ورئيس المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية للدكتور إياد علاوي .

3. يعمل الطرفان بجدية من أجل مشاركة كافة الكتل السياسية في الحكومة الجديدة.

4. تكون وزارة الدفاع والداخلية والامن الوطني والمخابرات بعهدة كفاءات مستقلة يتفق الطرفان بشأنها أولاً ثم الأطراف الأخرى.

5. تشكيل لجنة عليا من دولة القانون حزب الدعوة الاسلامية، والحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة المالكي والبارزاني وثلاثة من كل طرف مهمتها الاتفاق على جميع القضايا الاستراتيجية واتخاذ مواقف موحدة حيال كل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم، ولا يجوز أن يتخذ أي طرف موقف استراتيجي الا بموافقتهما.

6. إجراء الإصلاحات الإدارية الضرورية واتخاذ موقف موحد حيالها (المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، نظام مجلس الوزراء، تعديل قانون الانتخابات ..الخ).

7 حل المشاكل العالقة مع الاقليم تنفيذ المادة 140 ، تسليح وتجهيز وتمويل حرس الإقليم، قانون النفط والموارد المائية...الخ.

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

ثالثاً: تضمين الدستور العراقي فقرة تسمح لمن يتولى رئاسة محافظة كركوك بقاءه في منصبه لحين استكمال عملية التطبيع والا حصاء ثم الاستفتاء, وهذا ما اتاح للأكراد الفرصة في احداث تغيير ديموغرافي كبير لاسيما في محافظة كركوك.

رابعاً: ان حالة عدم الاستقرار السياسي قد هيئ بيئة مؤاتية للخروقات الامنية المتكررة في المناطق المتنازع عليها بسبب الخلل في ادارة الملف الامني فيها ويصل الحال في بعض الاحيان الى المواجهات بين القوات الامنية الاتحادية والقوات حرس الاقليم، وانتهت بالخرق الكبير الذي تمثل بدخول عصابات داعش الامر الذي اصاب امن العراق الوطني بخلل كبير ترتب عليه ان قدم العراق تضحيات كبيرة بالأرواح والاموال لاستعادة الاراضي من تحت سيطرة تلك العصابات, وفي احد تصريحات رئيس الوزراء حيدر العبادي ان تكلفة الحرب على داعش بلغت حوالي المائة مليار دولار. ولربما ليس من باب الصدفة ان تتزامن سيطرة قوات البيشمركة على الاراضي الجديدة وتحرك قطعاتهم العسكرية فيها, في الوقت الذي تتقدم في القوات الاتحادية لتحرير باقي المناطق المغتصبة.

خامساً: ان النزاع بين مختلف القوميات او المكونات في مناطق النزاع قد اوجد ثغرة لتدخل دول اقليمية واتاح فرصة ملائمة لتثبت وجودها.

سادساً: ذهاب حكومة اقليم كردستان الى الاستفتاء املاً في الاستقلال والانفصال عن الدولة العراقية وما شاب المشهد العراقي السياسي من تعقيدات سياسية وعسكرية كادت ان تشعل حرباً بين مكونات الشعب الواحد.

الموارد الطبيعية:

لعل من اهم اسباب حدوث النزاعات حول الاراضي على مر التاريخ هو نسبة ما تحويه من إمكانات وموارد وجملة السكان فوقها ونمط توزيعهم وطرق استغلالها , ولقد اصبح النزاع على الاراضي والموارد يشكل ظاهرة طالما اقترنت بدول العالم الثالث والدول المتخلفة, وتضم الاراضي المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وحكومي اقليم كردستان موارد الطاقة المهمة هي النفط والغاز الطبيعي وسنبين في هذا الفقرة تلك الموارد وأهميتها، ينظر خريطة (2).

خريطة (2) موارد الطاقة في الجزء الشمالي من العراق

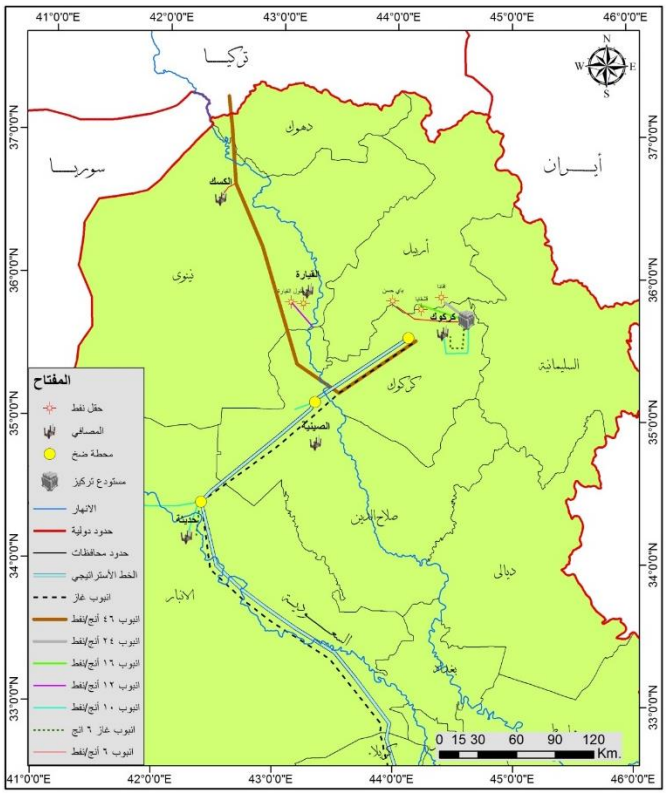

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، شعبة البحوث، 2022.

النفط والغاز الطبيعي :

بالنظر الى خريطة (2) توزيع الموارد في المناطق المتنازع عليها يتضح ان تلك المناطق ذات وفرة في الموارد الطبيعية حيث تحتوي على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي المتمثل في كركوك ونينوى، وحقول ديالى بالغاز الطبيعي والذي تمثل بحقول المنصورية فيها ثاني أكبر حقل غازي في العراق بعد حقول (عكاز) في الرمادي وان حقول النفط في كركوك تمثل (25%) من انتاج النفط العراقي وبمعدل مليون برميل يومياً وبالنظر لأهمية الموارد الطبيعية للإنسان فهي تسهم في البناء الاقتصادي والحضاري لنسان وتعمل على تحسين دخله ومستواه المعاشي الامر الذي

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

جعل الاكراد تثبت مادة في قانون ادارة النفط والغاز وهي "على الحكومة الاتحادية ان لا تمارس اي عمليات نفطية جديدة في المناطق المتنازع عليها دون موافقة حكومة الاقليم لحين اجراء الاستفتاء العام بموجب المادة (140) في الدستور الاتحادي وان اي نشاطاً خلافاً للمادة أنفاً خاصة بالعمليات النفطية في المناطق المتنازع عليها تقرر اعادة الحاقها بالإقليم وفق المادة (140) من الدستور الاتحادي ويتم التعامل مع النشاطات في ضوء احكام هذا القانون والمادة (112) أولاً وثانياً من الدستور الاتحادي (قانون النفط والغاز لأقليم كردستان العراق سنة 2007، ص10).

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا ان جوهر الصراع هو ليس مجرد صراع على الأرض وانما هو صراع اقتصادي على الموارد لما لها من أهمية سياسية واقتصادية لا يمكن الاستهانة بها وكانت ولا زالت متغيراً جيوسياسياً يستخدم في أغلب التسويات السياسية بين الحكومتين.

السكان:

يعد التركيب الاثنوغرافي عاملا مهما من عوامل بناء الوزن السياسي لأية دولة, ذلك ان الدولة التي فيها كيان منسجم وموحد تكون اكثر استقراراً, في حين ان الدولة التي يوجد فيها تنوعا اثنيا تشهد على الدوام حالات من عدم الاستقرار وضعف التماسك والاندماج بين مواطنيها, فضلاً عما يسببه من عرقلة للإدارة والنظام السياسي لها, تمتاز منطقة الدراسة بفعل موقعه الجغرافي والاحداث التاريخية التي مر بها بتنوع القوميات والاديان, فالمجتمع العراقي مجتمع تعددي من حيث المتغيرات القومية واللغوية والمذهبية, فضلاً عن المتغير الديني, وقد كان للمتغير المذهبي الذي دورا فاعلا في نشأة النظام السياسي في العراق بعد عام (2003), وذلك من خلال تأثيره في نصوص دستورية تحدد طبيعة النظام السياسي. وان توزيع سكان العراق بين قوميات واديان ومذاهب متعددة يمكن توضيحها في الجدول (1) الذي يبين مكونات المجتمع العراقي حسب الدين والقومية والمذهب.

جدول (1) مكونات المجتمع العراقي حسب الدين والقومية والمذهب(%)

المتغير\النسبة	المكون الاول	المكون الثاني	المكون الثالث
الدين	المسلمون	اخرى	
	97	3	
القومية	العرب	الكرد	التركمان والاشوريون
	75	17	8
المذهب	الشيعة	السنة	طوائف اخرى
	54	43	3

المصدر: عمر حاجي سليمان حاجي ,الديمقراطية التوافقية في العراق بعد2003, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الادنى, الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية, نيقوسيا 2020, ص33.

من الجدول اعلاه يمكن ملاحظة وجود عدم توازن بين مكونات المجتمع العراقي من ناحية الدين والقومية والمذهب, وعلى الرغم من تقارب السكان من ناحية المذهب الا انه في بعض المناطق يقابل هذا الواقع سلوك الافراد حسب المناطق, فمثلاً في اقليم كوردستان العراق يكون الانتماء حسب القومية وليس المذهب, وهذا بدوره يؤثر على التوازن بين المذهبين فلو طرحنا نسبة الاكراد ستكون نسبة السنة (26%)، وهذا بدوره يعمل على اخلال التوازن بين مكونات سكان العراق من الناحية المذهبية, ولو قمنا بتعميم النتيجة على العراق ككل فان هذا يؤكد على عدم اعتدال الانقسامات الاجتماعية ,مما يشكل عائقا امام تطبيق الديمقراطية التوافقية, فضلاً عن عوامل اخرى ادت الى ادت الى تهميش جماعات مثل الاكراد في كردستان وفي الجنوب الشيعة, فضلاً عن الجماعات العرقية الاخرى كالكلدواشوريين والتركمان, وظهور قيم عصبوية لدى تلك الجماعات (حاجي, 2020, ص34), وعلى الرغم من ذلك تبقى الديمقراطية التوافقية ضرورة اساسية في المرحلة الراهنة التي يعيشها العراق

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

حتى اعادة اللحمة المفقودة بين المكونات التي اصابتها عملية التحول الديمقراطي بالخلل والتشويش.

الافاق المستقبلية للديمقراطية التو افقية في العراق:

يتمحور مستقبل الديمقراطية في العراق حول امكانية نجاحها في تحقيق استقرار العراق السياسي والحفاظ على وحدة اراضيه, او فشلها في تحقيق ذلك بتقسيم العراق وعودة الديكتاتورية, ونظراً كون التجربة الديمقراطية التوافقية في العراق هي تجربة حديثة, فان الحديث عن مستقبلها يواجهها العديد من الصعوبات وسبب ذلك يعود الى عدم وضوح الرؤية عند النخب السياسية حول ممارسة الحكم عن طريق التوافقية ولاسيما عن التيارات التي تضررت نتيجة لسقوط النظام السابق, مما نتج عنه لجوء تلك الجماعات الى ممارسة العنف, فضلاً عن ذلك المشاكل التي يعاني منها العراق ولم تستطع الحكومات المتوالية من ايجاد الحلول لها كالهوية الوطنية وطرق حل المشاركة السياسية وبناء الاستقرار السياسي في العراق, وبناء على ذلك سنتناول مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق في سيناروهين:

السيناريو الاول: سيناريو نجاح الديمقراطية التو افقية في العراق

السيناريو الثاني: سيناريو فشل الديمقراطية التو افقية في العراق

السيناريو الاول سيناريو نجاح الديمقراطية التو افقية في العراق:ونلخص السيناريو بالنقاط الاتية

لابد من توافر عوامل متعددة لنجاح الديمقراطية التوافقية في العراق ومن ابرزها:

1-وجود توافق بين النخب السياسية حول ضرورة التعاون فيما بينها من اجل الخروج من حالة الازمة والصراع الداخلي ,فبعد سقوط النظام اصبحت العملية السياسية العراقية خاضعة للتوافقات السياسية بين النخب العراقية التي اتخذت من مجلس الحكم منفذا للتعبير عن نفسها, وجدير بالذكر ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور العراقي هو من نتاج التوافقات السياسية بين النخب العراقية.

2-يحتاج نجاح الديمقراطية التوافقية في البلاد الى ترسيخ لمبادئ الديمقراطية لدى النخب السياسية العراقية بغرض فسح المجال امام نخب اخرى للدخول في العملية السياسية ويمكن ان نستشف ذلك من خلال وجود عدد كبير من الاحزاب السياسية في العراق ووجود نوع من الحرية في التعبير عن الراي من خلال الصحف والمظاهرات التي حدثت في مختلف المحافظات العراقية (عبد الفتاح، بدون سنة نشر, ص225).

3-يتطلب نجاح الديمقراطية التوافقية من النخب السياسية اعادة النظر في الدستور العراقي واحياء المؤسسات الدستورية التي تم النص عليها في الدستور ولاسيما المجلس الاتحادي الذي لم يتشكل الى الان, اذ ان وجوده سيجعل العراق اكثر قربا من الديمقراطية التوافقية, كونه قادر على تحقيق التوازن بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية كما هو الحال في التجربة السويسرية.

4-لابد من توافر اركان الديمقراطية التوافقية الاربعة المتمثلة بتشكيل ائتلاف واسع يضم كافة مكونات الشعب العراقي, وتفعيل الفيتو المتبادل وتشكيل اقاليم اخرى الى جانب اقليم كوردستان, وفضلاً عن مسالة توزيع المناصب السيادية بين مكونات المجتمع العراقي (حاجي, مصدر سابق, ص72).

السيناريو الثاني سيناريو فشل الديمقراطية التو افقية في العراق:

تلعب جملة من العوامل الداخلية والخارجية دورا في فشل الديمقراطية التوافقية في العراق يمكن ايجازها بما يأتي:

1-في حالة بقاء الدستور العراقي بصيغته الحالية ,فالدستور يميل الى الاخذ بالديمقراطية الاكثرية اكثر من الديمقراطية التوافقية, والسبب في ذلك يمكن ان يكون الخلط بين الاكثرية الديمغرافية والاكثرية السياسية في البلاد, وهذا من شانه ان يهدد الديمقراطية التوافقية.

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

2-عدم توفر اركان الديمقراطية التوافقية في العراق, فهي لا يمكن ان تقوم الا على اركانها الاربعة وان عدم تجسيد هذه الاركان في هيكل النظام السياسي في العراق يقود الى فشل الديمقراطية التوافقية في العراق.

3-من العوامل التي تؤدي الى فشل الديمقراطية التوافقية في العراق هو اتباع سياسة الاقصاء من العملية السياسية كالتي تم ممارستها في الانتخابات العراقية, اذ لابد ان يكون هذا الاقصاء موجها نحو جماعة محددة بالاسم ,فلا مانع في اتباع سياسة التحاور والتوافق بناءً على اسس ديمقراطية.

5-عامل اخر يضاف للعوامل التي تؤدي الى فشل الديمقراطية التوافقية في العراق هو استمرار التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ,ولاسيما تلك التدخلات النابعة من منطلقات مذهبية وقومية وبراغماتية.

6-في حالة فرض الديمقراطية التوافقية على النخب السياسية العراقية من قبل الولايات المتحدة الامريكية وممارسة التأثير عليهم لقبول التوافقية, فعلى الرغم من الدور الامريكي الايجابي, الا انه لم يأت بصورة متوازية مع رغبة مجموعة من النخب السياسية (حاجي, مصدر سابق, ص73-74).

الخاتمة:

اولا :الاستنتاجات:

1-شكلت الجغرافية بمتغيراتها المتمثلة بـ(الارض-الموارد-السكان)، تحديا للاستقرار السياسي في العراق ولعبت دوراً في بلورة مسارات الحياة السياسية واحدثت ارباكا سياسياً في البلاد.

2-لعبت الموارد كالنفط والغاز الطبيعي دورا في تأجيج الصراع في المناطق المتنازع عليها في البلاد.

2-تعد المجتمعات التي تتسم بالتعددية الاجتماعية والتي يكون سلمها الداخلي معرضا للتهديد بسبب هذا التنوع, من اكثر المجتمعات حاجة الى التوافقية الديمقراطية.

3-اصبحت المحاصصة السياسية عرفا سائداً, اذ اصبح رئيس الوزراء يمثل من قبل الطائفة الشيعية ورئيس الجمهورية يمثل الاكراد ويمثل السنة رئيس البرلمان.

4-يترسخ الاستقرار السياسي والسلم الاهلي من خلال ثقافة التسامح التي تشيع اجواء السلم والتسامح والحرية في البلاد.

ثانياً: المقترحات

1-القضاء على المحاصصة السياسية في العراق والتي اثرت على الاستقرار السياسي فيه.

2-التخلص من المحاصصة تدريجياً من خلال الاعتماد على الكفاءات في تسلم المناصب الحكومية.

3-اشاعة ثقافة الحوار وتقبل الاخر بين مكونات المجتمع العراقي السياسية.

4-ضمان التمثيل الحقيقي لكل اقليات الشعب العراقي.

المصادروالمراجع:

1. السويدي, (1999) جمال، قمة ابو ظبي والمتغيرات الاقليمية, مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي,
2. جيمس، داورتي، (1985) بالتستغراف روبرت , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , ترجمة وليد عبد الحي, ط1, الكويت, كاظمة للنشر والتوزيع , ايلول
3. الحديثي, (بدون سنة) عباس غالي، انماط الصراعات البيئية , متاح على الرابط http:omu.ed. ly
4. علي, (2003) خالد حنفي، الاستراتيجية الجديدة لامريكا في افريقيا , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , مؤسسة الاهرام , العدد 153.
5. محسن، (2007) زيد عدنان، و مليوخ، امير مالك, مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد 2005 انموذجا) مجلة قضايا سياسية,
6. العساف, (2013) سوسن، المرأة العراقية بين ديمقراطية الاحتلال الامريكي ومبدا التدخل الانساني, دار الجنان للنشر والتوزيع .
7. فاضل, (2015) حميد، الهوية الوطنية العراقية :ازمات الماضي والحاضر...الاسباب والمعالجات, مجلة العلوم السياسية, العدد49, جامعة بغداد.

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

8. عيدان, (2016) فريال مشرف، الاختلالات في الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وسبل معالجتها ,المجلة السياسية والدولية,عدد33-34,الجامعة المستنصرية.

9. خلف, (2008) علي عباس، الديمفراطية التوافقية دراسة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 , مجلة كلية المأمون العدد الحادي والثلاثون.

10. ليبهارت, (2006) ارنت، ترجمة حسني زينة , الديمقراطية التوافية في مجتمع متعدد , معهد الدراسات الستراتيجية , بيروت.

11. حسن, (2016) حارث، التجربة التوافقية في العراق :النظرية والتطبيق والنتائج ,مجلة سياسات عربية, العدد23, تشرين الثاني\نوفمبر.

12. مهدي, (بدون سنة نشر) نجم عبود، التطورات السياسية للبلاد (2003- 2005) دراسة تحليلية لواقع العراق السياسي والدستوري بعد الاحتلال الامريكي للعراق .

13. المادة (58) نص قانون ادارة الدولة المؤقت .

14. محمد، (بدون سنة نشر) خليل اسماعيل، المناطق المتنازع عليها في ضوء تقرير ممثل الامم المتحدة في العراق، دراسة في الجغرافية السياسية

15. محسن, (بلا سنة نشر) هادي حسين، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط السياسيين البريطانيين, مجلة كلية الآداب, العدد101.

16. الدستور العراقي الدائم .

17. قانون النفط والغاز لأقليم كردستان العراق سنة 2007

18. حاجي, (2020) عمر حاجي سليمان، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد2003, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الادنى, الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية, نيقوسيا.

19. عبد الفتاح, (بدون سنة نشر) ابراهيم، منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية ,مركز الرابطة الدراسات والبحوث والتوثيق.

a. عمير، (2013)، حسين تركي، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق دراسة الديمقراطية التوافقية ، بحث منشور، العدد 58.

20. مقال منشور على الرابط ar.irakpedia.org

21. بعثة الأمم المتحدة في العراق تقرير منشور على الرابط aljazeera.net

22. الحمود ، (2019) علي طاهر، ما وراء احداث البصرة المشكلات والحلول, مؤسسة فردريشن البرت, عمان.

The geographical challenge and its relationship to political stability in Iraq after 2003

Ammar Hamid Hadi Al-Zubaidi

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Scientific Supervision and Evaluation Authority

Bashar Muhammad Awaid

University of Baghdad/College of Arts

Abstract:

The research attempts to shed light on the most important geographic variables related to this stability, which are (land, resources, and population in terms of their quantitative and spatial geographical dimension). Iraq faced great challenges at the internal level produced by a group of variables, most notably the land variable as one of the most prominent factors that it has been trying to eliminate. The ambitions for it, whether those ambitions are external to neighboring countries, or internal at the level of the dispute over the administrative borders of the governorates, in addition to the ethnographic and ethnographic overlap and then the historical conflict between the central government and the

DOI:10.52113/uj05/024-17/590-608

regional government, but the latter had expansionist goals in plundering the lands surrounding it, starting from Historical claims regarding its right to those lands, and that the change in the land and the characteristics and wealth it contains has created an actual division and a real conflict witnessed in the Iraqi political arena. The struggle for power and indulgence in it has exceeded the reasonable limit, which has led to the loss of the land with its characteristics and in the way that has come to threaten its national and national security, and what has been witnessed. Iraq in the year (2014), the entry of ISIS gangs and their seizure of more than a third of its area is nothing but a practical embodiment of what we mentioned above. Moreover, the state of weakness of central authority prompted the regional government to install a constitutional article, namely Article (140), regarding what is known as disputed lands. Including the fate of Kirkuk, which is the most dangerous to the future of the Iraqi state and its political and security stability. In light of these visions of the Iraqi political scene, we have launched a set of ideas based on historical, geographical and political facts to explain the state of instability and conflict between the governments of the region and the center over the disputed areas.

Keywords: Political challenge, geopolitics, Iraqi politics, political instability, Iraq after 2003.